يمكن اعادة الانخفاض الحاصل في نسبة العاملين في الزراعة الى ان العمال الزراعيين والمزارعين يتركون أراضي الضفة الغربية من أجل العمل في اسرائيل . وقد جاء في تقرير للحزب الشيوعي الاسرائيلي ان « ٢٣٨ر٠٠٠ دونم من الاراضي الزراعية لم تفلح في العام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ في المناطق المحتلة ، ووصل هذا الرقم الى ٣٥٤ر٠٠٠ دونم في عام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ . وبناء عليه تترك التربة الزراعية في الضفة الغربية دون حراثة ، لان على العمال ، وحتى ملاكي الاراضي الصغيرة ، البحث عن عمل في اسرائيل »(١٠٧) .

الزراعة

كان للاحتلال الاسرائيلي أثر عميق في زراعة الضفة الغربية . وقد تحددت سياسة الاحتلال الاقتصادية نحو زراعة الضفة الغربية باعتبارين : جعل تلك الزراعة تفي بغرض مد « عوامل الانتاج الاخرى » ، بكلمات وزير الدفاع الاسرائيلي ، وجعلها تخدم الخطط الاسرائيلية في الاسواق .

وفي الشهور التي تلت الحرب ، أقرت السلطات الاسرائيلية سياسة «جسور مفتوحة» يستطيع مزارعو الضفة الغربية بواسطتها شحن فائض منتجاتهم الزراعية (والصناعيون شحن منتجاتهم) عبر الجسور التي تمتد فوق نهر الاردن الى الضفة الشرقية غير المحتلة، وهكذا يسوق حوالي ثلث ناتج الضفة الغربية الزراعي في الضفة الشرقية . والجسور طبعا « مفتوحة » باتجاه واحد فقط ، وحرية الاستيراد من الضفة الشرقية غير مسموح بها . وعلى المدى الطويل ، تعمل سياسة « الجسور المفتوحة » هذه على ابقاء ممر اقتصادي بين الضفة الغربية والمناطق العربية المجاورة ، وذلك اعتبار سياسي هام اذا ما أريد للاحلام الاسرائيلية في الوصول الى الاسواق الواسعة للبلدان المحيطة ان تتحقق. (وحتى منذ الآن ، يحقق التجار الاسرائيليون فائدة جمة عن طريق شحن بضائعهم الى الضفة الشرقية تحت علامة صناعيي او مزارعي الضفة الغربية وغزة . ومع ان المغزى الاقتصادي لهذه العملية ما زال محدودا ، فان معناها الاقتصادي والسياسي الممكن كبير جدا) .

وبعد الحرب مباشرة حلت سياسة « الجسور المفتوحة » مشكلة الاسرائيليين في تصريف فائض منتجات الضفة الغربية الزراعية . فمن ناحية ، لو ترك الناتج دون أن يباع ، لكان اقتصاد الضفة الغربية انهار كليا ، وكان من الممكن ان تزداد مقاومة الشعب ، ولكان توفير الخدمات الضرورية استنزافا للاقتصاد الاسرائيلي . ومن ناحية اخرى ، لو كانت فواكه وخضروات الضفة الغربية قد وصلت الاسواق الاسرائيلية في الشهور التي تلت الحرب ، لكانت جعلت المنتجات الاسرائيلية المنافسة تباع بسعر أقل بمقدار ٢٠ الى ٢٥٪ (١٠٨) . وفي البداية ، منع الاسرائيليون بيع منتجات الضفة الغربية في الاسواق الاسرائيلية عن طريق اجراءات تتطلب تصاريح خاصة وكشوفات طبية على الاغذية المحفوظة وشهادة بأن البضاعة المستوردة لن تسبب في أي فائض اسرائيلي(١٠٩) .

وقد أصدر وزير الزراعة الاسرائيلي تعليمات بشأن زراعة الضفة الغربية دعت الى التقليل من اعتماد الضفة الغربية على التجارة مع الضفة الشرقية وادخال المحاصيل التي قد تكون مكملة للاقتصاد الاسرائيلي ، وصالحة للتصدير الى اوروبا او المعالجة في اسرائيل(١١٠) . ذلك انه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الاسرائيلية مهتمة في الحفاظ على سيل الصادرات من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية ، كانت تخاف من الاستمرار في الاعتماد على التجارة مع عمان . وقد عملت الصادرات الى الضفة الشرقية على منع ناتج الضفة الغربية من اتخام السوق الاسرائيلية او بقائه دون بيع ، وجلبت عملة صعبة حسنت وضع